الشاهد النحوي ولغة الضرورة الشعرية قراءة في المعلقات

نور الدين البصير

الملخص:

إن هـذه الدراسة فيما أعتقـد تلبي حاجة كبيرة لدارسـي علوم اللغة، وخاصـة المشتغلـين بقضايا النحو العربي، وعلى مبلـغ علمي فإن المعلقات درست من جوانب متعددة، لكـن تبقى قضية «الضرورة النحوية الواقعة في شعـر المعلقات» لم تدرس دراسة متكاملة ومفصلة، خاصة ما يتعلق بالقضايا النحوية والضـرورة التي وقعت في هذا الشعر على الرّغم من شهرته، حيث

أستاذ النحو العربي واللسانيات في جامعة حسيبة بن بو علي- الجزائر

العمل الفني: الفنان جورج عشي.

لم يجمع في مصنف مستقل. وشعورياً مني بأن شواهد المعلقات في حاجة إلى استئناف في النظر والتقييم، والنقد إذا أنا قرأت ما كتب عنه من مؤلفات حديثة، وإحساسي وأنا أقرأ عن شواهد المعلقات

وعلى الرّغم من قلتها في الكتب النحوية إلا أنّ هذه القلة لم تسلم من النقد، فلذلك استقر حدسي على سؤال طالما راودني: هل شعر المعلقات التي بنى عليها النحويون دراستهم خال من الضرورة؟ هل وقوع الضرورة في الشعر مسلم به؟ هل تقدح الضرورة في الاستشهاد به. هل نستطيع أن نوجه للشواهد التي تقع فيها الضرورة نقدا؟ إذاً هذه الدراسة هي محاولة وضع هذه الشواهد في ميزان النقد، وإعادة النظر فيها، حيث ما زالت تحتل قدسية في عقول الدارسين، خاصة لما يتعلق الأمر بالخليل وسيبويه نظراً لما لهما من منزلة معتبرة في النحو العربي.

الضرورة لغة:

قال ابن فارس: ضر الضاد والراء ثلاثةُ أصول: الأوّل خلاف النَّفْع، والثاني: اجتماعُ الشَّيء، والثالث القوّة. فالأوَّل الضَّرّ: ضدُّ النَّفْع.ويقال ضَرَّه يضُرُّه ضَرّاً .ثمَّ يحمل على هذا كلُّ ما جانَسَه أو قارَبَه.

فالضُّرُّ: الهُزال. والضِّرّ: تزوُّج المرأة على ضَرَّة. يقال نكحَتْ فلانةُ على ضِرّ، أي: على امرأةٍ كانت قَبْلَها.

وقال الأصمعيّ: تزوّجَت المرأةُ على ضُرٍّ وضِرّ.قال: والإضرار مثلُه، وهو رجلٌ مُضِرٌّ. والضَّرَّة: اسمٌ مشتقٌّ من الضَّرِّ، كأنَّها تضرُّ الأخرى كما تضرُّها تلك. واضطُرَّ فلانٌ إلى كذا، من الضرورة. ويقولون في الشِّعر «الضَّارُورة». قال ابنُ الدُّمينة: أثِيبِي أخا ضارورةٍ أشفَقَ العِدَى عليه وقَلّت في الصديق مَعاذِرُهْ.

وأمّا الأصلُ الثاني: فَضَرَّة الضَّرع: لَحْمتُه. قال أبو عُبيد: الضَّرَّة: التي لا تخلو من اللَّبن.وسمِّيت بذلك لاجتماعِها. وضَرَّةُ الإبهام: اللحم المجتمع تحتَها.ومن الباب: المُضِرّ: الذي له ضَرَّةٌ من مال، وهو من صِفَة المال الكثير.قال: بِحَسْبِكَ في القومِ أن يَعلموا بأنَّكَ فيهم غَنِيٌّ مُضِرٌ

وأمّا الثالث: فالضرير: قُوَّة النّفْس. ويقال: فلانٌ ذو ضرير على الشيء، إذا كان ذا صبرٍ عليه ومقاساة.[1]

وقال الخليل: والضَّرورةُ: اسم لمصدر الاضطرار؛ تقول: حَمَلَتْني الضَّرورةُ على كذا وقد اضطُرَّ فلان إلى كذا وكذا بناؤه:

«افْتُعِلَ»، فجُعِلَت التاءُ طاءً لأنّ التّاءَ لم يَحْسُن لفظها مع الضّاد.(٢)

الضرورة اصطلاحا:

الحاجة والشدة لا مدفع لها والمشقة و(في الشعر) الحالة الداعية إلى أن يرتكب فيه ما لا يرتكب في النثر (ج) ضرائر.(٣)

الضرورة الاحتياج والضرورة الشعرية هي ما لم يرد إلا في الشعر سواء كان للشاعر فيه مندوحة أم لا.(٤)

و عرف الروماني الضرورة بقوله: هي المداخلة فيما لا يمكن الامتناع منه وإن ضر.(٥)

الضرورة: مشتقة من الضرر وهو النازل مما لا مدفع له.(٦)

الضرورة النحوية Le conditionnement syntaxique:

عند أندريه رومان هي نتاج الوقف الذي يتحقق عادة باختفاء الصائت القصير (حركة الإعراب)، مثال لذلك: شقَقتَ، شقَقْتْ. هذا الاختفاء يؤدى إلى سقوط التنوين الذي من المفترض أن يتبع الصائت ومثال لذلك: كَلبُ <--- كَلْبْ (وهى صيغة وقفية للاسم المفرد في حالة الرفع Forme pausale du nominatif) وكَلبٍ--، كلبْ (صيغة وقفية في حالة الجر forme pausale du génitif)و كَلبانِ--- كَلْبَانْ (وهى صيغة وقفية للاسم المثنى في حالة الرفع.(٧) وباعتبار أن الشعر له أسلوبه وله ألفاظه وله إيقاعاته وله قيوده من وزن وقافية، ويتناول موضوعات خاصة تفرض على الشاعر قيوداً لا تفرض عليه أثناء كلامه العادي.وقد تضر هذه القيود الشاعر إلى الضرورة ويقف الشاعر حيرانا بين القاعدة النحوية والموسيقى الشعرية.وهذا قد يؤدي إلى تأثير اللغة التي يضطرون إليها فتجري على ألسنتهم في غير الشعر أيضاً، والأخطر من ذلك أن يستنبط قاعدة نحوية من بيت خطأ. فإلى أي مدى يمكن اعتبار صلاحية الأساليب الشعرية لبناء القاعدة النحوية؟

الضرورة بين الغلط والخطأ والمندوحة:

هل تكلف النحاة ليبرروا ما وقع فيه الشعراء من خطأ جراء الضرورة الشعرية أم أنه فضاء يسمح للشاعر أن يخرق القاعدة ويطوّع اللغة للخروج عن المألوف؟

أ- **الضرورة غلط وخطأ:** اعلم أن الأصل في الشعر أن يكون موافقا لقواعد اللغة العربية من نحو وصرف وغير ذلك،

مـا خالف ذلك فهو خطـأ غلط وخطأ مَـرْدُودُ، ولذلك قال ابن فارس: والشِّعر ديوانُ العـرب، وبه حُفِظـت الأنساب، وعُرِفت المآثـر، ومنه تُعلِّمت اللغة. وهو حُجَّةٌ فيما أَشْـكَلَ من غريب كتاب الله جـلّ ثنـاؤه وغريب حديـث رسول الله صلى الله عليـه وسلم وحديث صحابته والتابعين. وَقَدْ يكون شاعرٌ أَشْعَرَ، وشِعْرٌ أحلى أَوْ أظرف.فأمّا أن يتَفاوَتَ الأشعار القديمة حَتَّى يتباعد ما بينها في الجودة فـلا. وبشـكل يُحْتَـجّ وإلى كلٍّ يُحتاج. فأما الاختيار الَّذي يـراه الناسُ للناس فشَهَـوات، كلٌّ والشعـراء أمراء الكلام، يقصـرون الممـدود، ولا يمـدُّون المقصور، ويقدّمون ويؤخـرون، ويؤمنـون ويشيرون، ويختلسون ويُعـيرون ويستعيرون. فأما لحنٌ في إعراب أَوْ إزالةُ كلمة عن نهج صواب فليس لهـم ذَلِـكَ. ولا معنى لقول مـن يقول: إن للشاعر عند الضرورة أن يأتيَ في شعره بما لا يجـوز. ولا معنى لقول من قال: ألم يأتيكَ والأنباء تَنْمي وهذا وإن صحّ وَمَا أشبهه من قوله: لما جَفا إخوانُه مصْعَباً، وقوله: فا عند مِمّـا تعرِفان رُبوعُ، فكلُّه غلـط وخطأ، وَمَا جعل الله الشعراء معصومين يُوَقَّوْن الخطأ

والغلـط، فما صحَّ من شعرهم فمقبول، ومَا أَبَتْهُ العربية وأصولها فَمَرْدُودُ.

بَلَـى للشاعر إذَا لَمْ يَطَّرِدْ لَهُ الَّذي يُريده في وزن شعره أن يأتي بما يقوم مقامه بَسْطاً واختصاراً وإبْدالاً بعد أن لا يكون فيما يأتيه مُخْطِئاً أَوْ لاحناً، فلـه أن يقول: كالنَّحْلِ في ماءِ رُضابِ العَذْبِ وهو يُريد العسَل، وله أن يقول: مثل الفَنيق هَنَأَتَهُ بعَصيم، و«العصيم» أثر الهناء. وإنما أراد هَنَأَتَه بهناء.

وله أن يبسُط فيقول كما قال الأعشى:

إن تَرْكَبوا فركوب الخيل عادَتُنا
أَوْ تَـنْـزِلـونَ فـإنَّـا مَـعْـشَـرٌ نُـزُل

معناه: إن تركبوا رَكِبنا وإن تنزلوا نزلنا، لكن لَمْ يستقم لَهُ إلاَّ بالبسط وكذلك قوله:

وإن تسكُني نجداً فيا حَبَّذا نَجْدُ، أراد: أن تسكني نجداً، سكناه فبَسط لما أراد إقامة الشِّعر، أنشدنيها أبي فارس بن زكريّاء قال أنشدني أبو عبد الله محمد بن سعدان النحوي الهمذاني قال أنشدني أبو نَصْر صاحب الأصمعي:

لمن دمعَتان لَيسَ لي بهما عَهدُ
بِحَيثُ التقى الدَّاراتُ والجَرَعُ الكُبدُ
قَضَيْت الغواني غير أنَّ مَوَدَّةً
لِذَلْفاءَ ما قضيت أخرَها بعدُ
فيا رَبْوَةَ الرَّبْعَيْن حُيّيت ربوةً
عَلَى النأْيِ مني، واسْتَهَلَّ بكِ الرَّغْدُ
فإن تَدَعي نَجْداً نَدَعْهُ ومن بِهِ
وإن تَسكُني نجداً فيا حَبَّذا نجْدُ

وما سوى هَذَا مما ذَكرَتِ الرُّواةُ أن الشُّعراء غلطوا فيه.[٨]

إن القدماء أحسوا بهذا الأمر فلم يغفلوه في مصنفاتهم فتحدثوا عن الضرورات الشعرية، فاختلفوا فيها، فمنهم من عدَّها خطأ يقع فيه الشاعر وعليه إصلاح الخطأ ومنهم من عدَّها أن لا مندوحة للشاعر عنها.

والعلماء بالتعاريف التي تعرضنا لها سابقا يعدون الضرورة الشعرية من معنى الاضطرار، وهي في الحقيقة خطأ غير شعوري في اللغة يقع فيه الشاعر وذلك بالخروج عن النظام المألوف في العربية شعرها ونثرها، ولكن الصواب أن الشاعر يكون منهمكا بموسيقى شعره وأنغام قوافيه فيقع في هذه الأخطاء عن غير شعور منه. و بهذا يمكن عدّ الضرورة الشعرية مخالفة المألوف من القواعد في الشعر،سواء كان في وزن أو قافية.وممَّا يؤيد ذلك ما كتبه أبو هلال العسكري في كتابه (الصناعتين): «وينبغي أن تجتنب ارتكاب الضرورات وإن جاءت فيها رخصةٌ من أهل العربية، فإنها قبيحةٌ تشين الكلام وتذهب بمائة، وإنما استعملها القدماء في أشعارهم لعدم علمهم بقباحتها، ولأنَّ بعضهم كان صاحب بداية، والبداية مزلة، وما كان أيضاً تنقد عليهم أشعارهم، ولو قد نقدت وبهرج منها المعيب كما ننقد على شعراء هذه الأزمنة ويبهرج من كلامهم ما فيه أدنى عيب لتجنَّبوها، وهو كقول الشاعر:

له زجلٌ كأنَّه صوتُ حادٍ
إذا طلب الوسيقةَ أو زميرُ

فلم يشبع. وقول الآخر:

ألَمْ يأتيكَ والأنباء تنمِى
بما لاقتْ لبونُ بنى زيادِ

فقـال: «ألم يأتيك»، فلم يجزم. وقال ابن قيس الرقيات:

لا بـارك الله في الـغـوانيَ هـلْ
يـصـبـحـنَ إلاَّ لـهـنَّ مـطَّـلـبُ

فحرّك حرف العلـة. وقال قعنب بن أم صاحب:

مهلاً أعاذل قدْ جرَّبتِ من خلُقي
إنّي أجـودُ لأقـوامٍ وإن ضننُوا

فأظهر التضعيف. ومثله قول العجاج:

تشكُو الوجَى من أظللٍ وأظلل

وقال جميل:

ألا لا أرَى اثنينِ أحسن شيمةً..
على حدثانِ الدَّهرِ منِّي ومنْ جملِ

وقال:

إذا جـاوز الاثـنـين سـرٌّ فـإنَّـه
بـنـشرٍ وتـكـثـير الـوشـاةِ قـمـينُ

فقطـع ألـف الوصل. وقـال غيره: من الثّعالي ووخزٌ من أرانيهَا

إلى غـير ذلك مما يجري مجـراه، وهو مكـروه الاستعمـال وينبغـي أن تتحامـى العيوبَ التـي تعترِي القوافي، مثـل السّناد والإقـواء والإبطاء، وهـو أسهلها، والتوجيه وإن جـاء في جميع أشعـار المتقدمين وأكثر أشعار المحدثـين. وينبغي أن نرتب الألفاظ ترتيبـاً صحيحاً، فتقدّم منها ما كان يحسن تقديمـه، وتؤخر منها ما يحسن تأخيره، ولا تقدّم منها ما يكـون التأخير به أحسن، ولا تؤخّر منها ما يكون التقديم به أليق.

فما أفسد ترتيبُ ألفاظه قول بعضهم:

يضحكُ منها كلُّ عضوٍ لها
من بهجةِ العيشِ وحسنِ القوامْ
ترفلُ في الـدّارِ لهـا وفرة
كوفرةِ الملط الخليع الغلامْ

كان ينبغي أن يقول: كوفرة الغلام الملط الخليع، أو الغلام الخليع الملط، فأمّا تقديم الصفـة علـى الموصوف فـرديء في صنعة الكلام جـداً. وقوله أيضـاً: «بهجة العيش وحسن القوام» متنافرٌ غير مقبول».[٩]

ب - الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة:

والضرورة عند الرضي وسيبويه ما ليس للشاعر عنه مندوحة، فقد نبه سيبويه على أن مـا ورد في الشعر من المستندرات لا يعد اضطرارًا، إلا إذا لم يكـن للشاعر في إقامة الـوزن، وإصلاح القافية عنـه مندوحة[١٠]. وهو ما ذهب إليـه ابن الشجري في أماليه، وخالفـه البغدادي بقوله: لا يخفى أن مبنى كلامه على أن الضرورة ما ليس للشاعر عنه مندوحة. والصحيح أنها ما وقع في الشعر، سواء كان عنه مندوحةٌ، أم لا.[١١]

من المواضع التي نبه فيها سيبويه على رأيه في أن الضرورة، هي التي لا يكون للشاعر عنها مندوحة قوله: «ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنيًا على الاسم، ولا يذكر علامة إضمار الأول حتى يخرج من لفظ الإعمال في الأول. ومن حال بناء الاسم عليه، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه. ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام»[١٢]. وردها البغدادي بقوله: أقول: هذا مبني على أن معنى الضرورة عند هذا القائل ما ليس للشاعر عنه مندوحة، وهو فاسد كما يأتي بيانه. والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنده مندوحة أو لا.[١٣]

وهو مذهب ابن مالك: قال الإسنوى: ضرورة الشعر تبيح أمورا ممنوعة في الاختيار كقصر الممدود وغيره واختلفوا في حد الضرورة فقال ابن مالك هو ما ليس للشاعر عنه مندوحة وقال ابن عصفور الشعر نفسه ضرورة[١٤]. وقال في شرح الكافية الشافية: والمتأمل لما أورده المصنف من أمثلة يراها فعل مضطر؛ لأنها وقعت في النظم، وليس للشاعر عنها مندوحة.ومثل هذا يعده المصنف من قبيل الضرورة.[١٥]

ج - مذهب من لا يرى أن الضرورة في الشعر فقط:

يرى ابن جني وكثير من النحويين: أن الضرورة ما وقع في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أم لا؟ ولم يشترطوا في الضرورة أن يضطر الشاعر إلى ذلك في شعره، بل جوّزوا له في الشعر ما لم يجز في الكلام؛ لأنه موضع قد أُلفت فيه الضرائر.[١٦]

أما البغدادي فيقول عن الضرورة: «والصحيح تفسيرها بما وقع في الشعر دون النثر سواء كان عنه مندوحة أوْ لا».[١٧]

قال ابن هشام: «وإنما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر».[١٨] كما أن الشعر لمّا كان مظنة للضرورة استُبيح فيه ما لم يُضطرّ إليه، كما أُبيح قصر الصلاة في السفر؛ لأنه مظنة المشقة مع انتفائها أحياناً والرخصة باقية.[١٩] وقال الأعلم: «والشعر موضع ضرورة يحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة ولا تحصيل معنى وتحصينه، فكيف مع وجود ذلك»؟[٢٠]

وقال أبو حيان - في التذييل والتكميل-: «لا يعني النحويون بالضرورة أنه لا مندوحة

عــن النطق بهذا اللفــظ، وإلا كان لا توجد ضــرورة؛ لأنه ما مــن لفظ أو ضــرورة إلا ويمكن إزالتها ونظــم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنما يعنون بالضرورة أن ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشعر المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النثريّ، وإنما يستعملون ذلــك في الشعــر خاصة دون الــكلام».[٢١] ولعــل أهم ثمرة للخــلاف بين الجمهور من جهة، وسيبويــه وابن مالك من جهة أخرى؛ أن الضــرورة واسعــة المدلــول حسب رأي الجمهور؛ فهي تشتمل كل ما ورد في الشعر، أو كَثُر فيه سواء أكانت له نظائر في النثر أم لا. فكثرت أنواع الضرائر نتيجة لهذا؛ لأنهم لا يريــدون تمزيق القاعــدة، أو الإكثار من القواعد فاستندوا إلى هذا الحكم (الضرورة في كل بيــت يخالــف القاعدة.أما على رأي سيبويه، وابن مالك فإن ما يجد الشاعر عنه بدلاً لا يعدُّ ضرورة، بل نوع من التغيير يجوز في الشعر والنثر على حد سواء.

من الضرورة الواقعة في المعلقات:

تنوين الضرورة: وهو تنوين مالا ينصرف: نحو قول امــرئ القيس: وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ. بتنويــن عنيزة لضرورة الشعر وإلا فهــي ممنوعة مــن الصــرف للعلمية والتأنيث[٢٢] وعلل العكبري ذلك بأن الشاعر إذا اضطــر إلى صرف ما لا ينصرف جر في موضع الجر ولــو كان الجر من الصرف لما أُتِيَ به من غير ضرورة إليه وذلك أن التنوين دعت الضــرورة إليه لإقامــة الوزن والوزن يقوم به سواءٌ كُسِرَ ما قبله أو فتح فلما كسر حــين نون عُلِــمَ أنه ليس مــن الصرف لأن المانع مــن الصرف قائم وموضــع المخالفة لهذا المانع الحاجــة إلى إقامة الوزن فيجب أن يختص به.[٢٣]

وكان بــن جني يقول: «واعلم أن الشاعر له مــع الضرورة أن يصــرف ما لا ينصرف وليس له ترك صــرف ما ينصرف للضرورة هــذا مذهبنا وذلــك أن الصرف هو الأصل فإذا اضطر الشاعــر رجع إليه وليس له أن يترك الأصل إلى الفرع».[٢٤]

من الضرورة أن الكاف حرف عند سيبويه:

مذهب سيبويه[٢٥] أنّها –الكاف– حرفٌ إلا في الضرورة[٢٦]، كقوله:

أتنتهونَ ولن ينهى ذوي شَطَطٍ
كالطعنِ يَذْهَبُ فيه الزيتُ والفُتُلُ

وأبو الحســن الأخفش يجــوّز أن تكون اسماً في فصيح الكلام.[٢٧]

الخــلاف في الكاف هل تقــع اسما؟من ذلك ما قاله الأعشى:

أتنتهونَ ولنْ ذوي شطط
كالطَّعنِ يذهبُ فيهِ الزَّيتُ والفتلُ

استعمال «الكاف» اسماً، من قوله: «كالطعن» «فالكاف» في موضع اسم مرفوع، فكأنه قال: ولن ينهى ذوي شطط مثل «الطعن» فرفعه بفعله. فإن قيل: فهل يجوز أن يكون «الكاف» في البيت حرف جر فتكون صفة قامت مقام الموصوف، تقديره: ولن ينهى ذوي شطط شيء كالطعن، فيكون الفاعل محذوفاً، وهو«شيء» وتكون «الكاف» حرف جر، صفة لشيء الفاعل، لأن النكرات توصف بالجمل، نحو: «جاءني رجل من أهل البصرة» و«قدم غلام لمحمد».

فالجواب: أن حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه، على كل حال قبيح. وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض. وهو مع الفاعل أشد قبحاً منه مع المفعول، لأن الفاعل لا يكون إلا اسماً صريحاً، والمفعول ليس كذلك. قد يكون اسماً صريحاً، وغير صريح، ألا ترى إلى قولهم: ظننت زيداً يقوم، وحسبت أخاك يضرب زيداً، قال النابغة:

فألفيتهُ يوماً يبيرُ عدوَّهُ وبحرَ عطاءٍ يستخفُّ المعابرا

والصفة في كلام العرب على ضربين: إما للتخليص والتخصيص، وإما للمدح والثناء.

وكلاهما من مقامات الإسهاب والإطناب، لا من مظان الإيجاز والاختصار. وإذا كان ذلك كذلك لم يلق الحذف به، ولا تخفيف اللفظ منه. هذا مع ما ينضاف إلى ذلك من الإلباس وضد البيان، ألا ترى أنك إذا قلت: «مررت بطويل» لم يستبن من ظاهر هذا اللفظ الممرور به، إنسان دون رمح أو ثوب، أو نحو ذلك.

وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنما هو متى قام الدليل عليه، أو شهدت الحال به.وكلما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث.ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه أنك تجد من الصفات ما لا يمكن حذف موصوفه، وذلك أن تكون الصفة جملة، نحو قولك: «مررت برجل قائم أبوه» و«لقيت غلاماً وجهه حسن». ألا تراك لو قلت: «مررت بقائم أبوه، ولقيت وجهه حسن» لم يحسن. فأما قوله: واللهِ ما زيدٌ بنامَ صاحبهُ ولا مخالطِ اللِّيانِ جانبه.[٢٨]

وقد ناقش هذه المسألة ابن منظور في لسان العرب حيث يقول: فأما قول الأعشى:

أتَنْتَهُون ولَنْ يَنْهَى ذَوي شَطَطٍ
كالطَّعْنِ يَذْهَبْ فيه الزَّيْتُ والفُتُلُ

فلو حملته على إقامة الصفة موضع الموصوف لكان أقبح من تأوُّل قوله تعالى: «**وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلالُهَا**»[٢٩]. على حذف الموصوف لأن الكاف في بيت الأعشى هي الفاعلة في المعنى ودانيةً في هذا القول إنما هي مَفْعول بها والمفعول قد يكون اسماً غير صريح نحو ظَنَنْتُ زيداً يقوم والفاعل لا يكون إلا اسما صريحاً محضاً فَهُمْ على إمْحاضه اسما أشدُّ مُحافظة من جميع الأسماء ألا ترى أن المبتدأ قد يقع غيرَ اسم محض وهو قوله تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أن تَراهُ؟ فتسمع كما ترى فعل وتقديره أن تسمع فحذْفُهم أنْ ورفْعُهُم تَسمعُ يدل على أن المبتدأ قد يمكن أن يكون عندهم غيرَ اسم صريح وإذا جاز هذا جاز في المبتدأ على قُوَّة شبهه بالفاعل في المفعول الذي يبعُد عنهما أجْوَزُ فمن أجل ذلك ارتفع الفعل في قول طَرَفة ألا أيُّهَذا الزَّاجِري أحْضُرُ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللَّذَّاتِ هلْ أنتَ مُخلدي؟ عند كثير من الناس لأنه أراد أنْ أحْضُرَ الوَغَى وأجاز سيبويه في قولهم مُرْهُ يَحْفِرُها أن يكون الرفعُ على قوله أنْ يَحْفِرَها فلما حُذفت أن ارتفع الفعل بعدها وقد حَمَلَهم كثرةُ حذف أن مع غير الفاعل على أن استَجازُوا ذلك فيما لم يُسَمَّ فاعِلُه وإن كان ذلك جارياً مَجْرى الفاعل..[٣٠]

الخلاف في حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ:

أحَارِ تَرَى بَرْقًا أُرِيك وَمِيضَهُ.أرَادَ أتَرَى، وَفِي الْبَيْتِ حَذْفٌ تَقْدِيرُهُ بَلْ مَنْ يَبِيتُ قَرِيرَ عَيْنٍ هُوَ السَّعِيدُ.

فَحَذَفَ الْخَبَرَ لِدَلالَةِ أوّلِ الْكَلام عَلَيْهِ. وَفِي كِتَابِ ابْنِ دُرَيْدٍ سَعِيدٌ أمْ يَبِيتُ بِحَذْفِ مَنْ وَهَذَا مِنْ بَابِ حَذْفِ الْمَوْصُوفِ وَإِقَامَةِ الصِّفَةِ مَقَامَهُ لِأنّ مَنْ هَاهُنَا نَكِرَةٌ مَوْصُوفَةٌ.

لقد حدد ابن سيده المواضع التي تحذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه:.. ذلك لأنه يؤدي إلى حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه في غير المواضع التي ذكروها، وتلك المواضع هي:

١- تكون الصفة خاصة بجنس الموصوف، نحو: مررت بكاتب ومهندس.

٢- أو واقعة خبراً، نحو: زيد قائم.

٣- أو حالاً، نحو: مررت بزيد راكباً.

٤- أو وصفاً لظرف، نحو: جلست قريباً منك.

٥- أو مستعملة استعمال الأسماء، وهذا يحفظ ولا يقاس عليه..».

واعتبره ابن جني قبيحاً: «..فالجواب أن حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه على كل حال قبيح وهو في بعض الأماكن أقبح منه في بعض..».[٣١]

واعتبره البغدادي ضعيفاً: ولكن حذف الموصوف، وإقامة الصفة مقامه ضعيف.[٣٢]

كما اعتبره ابن جني في الخصائص ضعيفاً: «ومما يؤكد عندك ضعف حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه».[٣٣]

وجوّزه الوراق بقوله: إنه يجوز حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه.[٣٤]

واعتبر القيسي أن بيت النابغة اضطر فيه إلى إقامة الصفة مقام الموصوف، وبيت الأعشى لم يضطر فيه إلى ذلك، إذ الدلالة البينة قد قامت على استعمال «الكاف» اسماً، في نحو قول الآخر:

وزعتُ بك الهراوة أعوجيٍّ
إذا ونتِ الرِّكابُ جرى وثابا

ومثله قول الآخر:

قليلُ غرارِ العينِ حتَّى تقلَّصوا على
كالقطا الجونيِّ أفزعهُ الزَّجرُ

ومثله قول ذي الرمة:

أبيتُ على ميٍّ كئيباً وبعلها على
كالنَّقا منْ عالجِ الرَّملِ يبتطحْ

وقال آخر: على كالخنيفِ السَّحقِ يدعو به الصَّدى[٣٥]

وبعد أن ساق القيسي جملة من الأدلة على أن الكاف اسم؛ قال: وهذا نحوه، يشهد بكون «الكاف» اسماً، فلا تترك الظاهر، وتنزل عن الشائع المطرد، إلى ضرورة واستقباح، إلا إلى أمر تدعو إليه الضرورة، ولا ضرورة هنا، فنحن على ما يجب من لزوم الظاهر، والمخالف معتقد ما لا يعضده قياس، ولا يؤيده سماع.

قد يضطر شاعر إلى تسكين بعض الكلمات وحقها التحريك: قد يضطر شاعر إلى تسكين بعض الكلمات وحقها التحريك،لضرورة الوزن.فإن هذا الشاعر لن يعدم من النحويين من يلتمس له العذر،ويتكلف له قياسا .كقول امرئ القيس:

فاليوم أشربْ غير مستحقب
إثماً من الله ولا واغل

وقول لبيد بن ربيعة:

تراك أمكنة إذا لم أرضها
أو يرتبطْ بعض النفوس حمامها

لقد سكن امرؤ القيس كلمة أشرب، كما سكن لبيد بن ربيعة كلمة يرتبط.

هذا الخطأ الذي وقع فيه هؤلاء الشعراء جعل سيبويه يحاول أن يوجد لهما العذر بأن يجعلها شبيهة بتسكين عين(فخذ وعضد).[٣٦]

وقول لبيد بن ربيعة:

تراك أمكنة إذا لم أرضها
أو يرتبطْ بعض النفوس حمامها

كان رضي الدين الاستراباذي يرى أن يرتبط بمعنى يعلق، وأو بمعنى إلا، والفعل بعدها ينتصب بأن، ويعلل تسكين يرتبط بقوله: وسكن يرتبط هنا لضرورة الشعر، والمعنى إني أترك الأمكنة إذا رأيت فيها ما أكره، إلا أن يدركني الموت فيحبسني.[٣٧]

وقال ابن عصفور في كتاب الضرائر: ومنه حذفهم الفتحة التي هي علامة الإعراب من آخر الفعل المضارع كقول لبيد: أو يرتبط، ألا ترى أنه أسكن يرتبط وهو في الأصل منصوب لأنه بعد أو التي بمعنى «إلا أن» وإذا كانت بمعنى «إلا أن» لم يكن الفعل الواقع بعدها إلا منصوبا بإضمار أن وحذفها من آخر: الفعل المعتل أحسن، كقوله:

فما سودني عامر عن وراثة
أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

وقول الآخر:

وَأن يَعرَينَ إن كُسِيَ الجَواري
فَتَنبو العَينُ عَن كَرَمٍ عِجافِ

ألا ترى أنه قد حذف الفتحة من آخر «تلهو» و«أسمو» و«تنبو» تخفيفا وإجراء للنصب مجرى الرفع.[٣٨]

وقال الزوزني: «معناه إني تراك أمكنة إذا لم أرضها إلا أن يرتبط نفسه حمامها، فلا يمكنها البراح، هذا أوجه الأقوال وأحسنها، وتحرير المعنى: إني لأترك الأماكن التي أجتويها وأقليها إلا أن أموت».[٣٩]

وقال أبو جعفر النحوي في شرحه: «جزم يرتبط عطفا على قوله إذا لم أرضها، وهذا أجود الأقوال، والمعنى على هذا إذا لم أرضها، وإذا لم يرتبط بعض النفوس حمامها، وقيل: إن يرتبط في موضع رفع إلا أنه أسكنه لأنه رد الفعل إلى أصله، لأن أصل الأفعال أن لا تعرب وإنما أعربت للمضارعة، وقيل: يرتبط في موضع نصب، ومعنى «أو» معنى

«إلا أن» أي: إلا أن يرتبط بعض النفوس حمامها، إلا أنه أسكن، لأنه رد الفعل أيضا إلى أصله، وإنما اخترنا القول الأول، وهو أن يكون مجزوما، لأن أبا العباس قال: لايجوز للشاعر أن يسكن الفعل المستقبل لأنه قد وجب له الإعراب لمضارعته الأسماء وصار الإعراب فيه يفرق بين المعاني» هذا كلامه وعلى ما اختاره لا ضرورة فيه، إلا أن علة اختياره واهية، لأن تسكين المرفوع والمنصوب ثابت في أفصح الكلام نثرا ونظما، ومحصل الجزم بالعطف أنى إذا لم يكن أحد الأمرين: الرضا والموت، فالترك حاصل، أما إذا رضيت بها بأن رأيت فيها ما أحب فلا، وأما إذا مت فلعدم الإمكان، وهذا يدل على شهامة نفسه في أنه لا يقيم في موضع ذل.[٤٠]

وقال ابن جني: فقد قيل فيه: إنه يريد: أو يرتبط على معنى (للأزمنة أو يعطيني حقي) وقد يمكن عندي أن يكون (يرتبط) معطوفا على (أرضَهَا) أي ما دمت حيا فإني لا أقيم والأول أقوى معنى.[٤١]

فكما لاحظنا فإن هؤلاء الشعراء -على الأقل الذين تحدثنا عنهم- لا يمكن في رأي سيبويه والنحاة من بعده أن يقولوا إنهم وقعوا في الخطأ لذلك ذهبوا يلتمسون لهم المعاذير، ويتأولون هذه الضرورة كضرورة التسكين، ومن ثمَّ راحوا يطلبون لها نظائر في لهجات القبائل العربية. ثم لو اعترض معترض فقال إن مثل (كبد وفخذ) كلمات كاملة على حين أن نظائرهما في الأبيات عبارة عن أواخر كلمات وبداية أخرى..، ومذهب ابن جني: إنه من باب معاملة المنفصل معاملة المتصل. فيقول في هذا: ومن إجراء المنفصل مُجرى المتصل قوله: وقد بدا هَنْك مِن المئزرِ...

فشبه (هَنُك) بِعضد فأسكنه كما يسكّن نحو ذلك، ومنه: فاليوم أشربْ غير مستحقِب.. كأنه شَبَّه (رَبُ غَ) بعَضُد.[٤٢]

وقال ابن سيده: والإسكان الصريح لحن عند الخليل وسيبويه وحذاق البصريين، لأن الحركة الإعرابية لا يسوغ طرحها إلا في ضرورة الشعر انتهى. وأخذه الزمخشري من الزجاج، قال الزجاج: أجمع النحويون البصريون على أنه لا يجوز إسكان حركة الإعراب إلا في ضرورة الشعر، فأما ما روي عن أبي عمرو فلم يضبطه عنه القراء، وروى عنه سيبويه أنه كان يخف الحركة ويختلسها، وهذا هو الحق.

وإنما يجوز الإسكان في الشعر نحو قول امرئ القيس: فاليوم أشرب غير مستحقب

والزمخشري على عادته في تجهيل القراء وهم أجل من أن يلتبس عليهم الاختلاس بالسكون، وقد حكا الكسائي والفراء أنلزمكموها بإسكان الميم الأولى تخفيفاً.[٤٣]

وقد حذف الشاعر الإعراب، وليس بالحسن، أنشد سيبويه:

فاليوم أشربْ غير مستحقبٍ

إثماً من الله ولا واغل

يريد أشرَبُ، فحذف الضمة، والرواية: فاليوم فاشربْ.[٤٤]

واتبع القيسي سيبويه في هذه المسألة فكان لا يرى أن إسكان آخر الفعل، وهو «الباء» من «أشرب» في حال الرفع مع الوصل، شبه المنفصل من كلمتين بالمتصل من كلمة واحدة، نحو «عضد» وشبهه، لأنه بنى من «الراء والباء، والغين» من الكلمة الأخرى، مثل «ربغ» ثم أسكن الباء، ومثله قول الآخر:

إذا اعوججنَ قلتُ صاحبْ قوِّمِ بالدَّوِّ أمثالَ السَّفينِ العوَّمِ

لكن نبه لوجود رواية أخرى لو حملت عليه لما كان فيه شاهد.[٤٥]

وقال ابن هشام: فليس قوله أشرب مجزوماً وإنما هو مرفوع ولكن حذفت الضمة للضرورة أو على تنزيل رَبُغَ بالضم من قوله أشرَبُ غَيْرَ مَنزلةَ عَضُدٍ بالضم فإنهم قد يُجْرُونَ المنفصل مُجرى المتصل فكما يقال في عَضُدٍ بالضم عَضْدٌ بالسكون كذلك قيل في رَبُغَ بالضم رَبْغَ بالإسكان.[٤٦]

وفي الأخير نستطيع أن نقول بأن ظاهرة الضرورة الشعرية هيمنة على الدرس النحوي وأثارت خلافات كبيرة بين النحاة، ولم يسلم منها شعر المعلقات على الرغم من مكانته وقدسيته لدى الدارسين ممّا أثر بشكل أو بأخر في الدرس النحوي.

الهوامش

١- ابن فارس معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، ٢٠٠٢-١٤٢٥ طبعة اتحاد الكتّاب العرب (٣٦٠-٣/٣٦١).

٢- الخليل بن أحمد الفراهيدي، العين، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، ط.الأولى ١٤٠٥، منشورات دار الهجرة قم إيران (٧/٧).

٣- إبراهيم مصطفى- أحمد الزيات- حامد عبد القادر- محمد النجار: المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية، ص: ١١١٥.

٤- الكفومـي: أبـو البقاء أيوب بن موسى الحسينـي، معجم في المصطلحات والفروق اللغويـة تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، ١٩٩٨-١٤١٩مؤسسة الرسالة، بيروت، ص: ٩١٠.
٥- الرماني: رسالتان في اللغة تحقيق: إبراهيم السامرائي، ١٩٨٤ دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان،، ص: ٧٤.
٦- الجرجـاني: علي بن محمد بن علي التعريفات، تحقيق: إبراهيـم الأبياري، ط.الأولى، ١٤٠٥، دار الكتاب العربي، بيروت. ص: ١٨٠.
7- Grammaire de l>Arabe: André Roman Presses Universitaires de France Paris, ١٩٩٠ ترجمة د. علاء إسماعيل د.خلف عبد العزيز، ص: ١٨.
٨- ابـن فارس: الصاحبـي في فقه اللغة وسنن العـرب في كلامها، حققه وقدم له: مصطفـى الشويمي١٣٨٢-١٩٦٣، مؤسسة أ.بدران بيروت لبنان، ص: ٢٧٥-٢٧٧. قال: فقد ذكرناه في «كتاب خُضارة» وهو «كتاب نعت الشِّعر».
٩- العسكـري: الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوِي، محمد أبـو الفضل إبراهيم،، عيسى البابي الحلبي وشركاه
١٠- ابن مالك:: شرح الكافية الشافية، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحيـاء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلاميـة مكة المكرمة، ط.الأولى (١/١٢٣)، الخضري: في حاشيته على شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية (١/١٨٣).
١١- البغـدادي: خزانـة الأدب ولب لباب لسان العـرب، تحقيق: محمد عبد السلام هـارون مكتبة الخانجي، القاهرة، (٢/٢٨٨).
١٢- سيبويه: الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون دار الجيل بيروت، ط.الأولى (١/٨٥).
١٣- البغدادي: خزانة الأدب (١/١٠).
١٤- الإسنوى: الكوكب الدّرّى فيما يتخرج على الأصول النحوية من القواعد الفقهية، تحقيق: الدكتور: محمد حسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع، ص: ٤٣٠.
١٥- ابن مالك: شرح الكافية الشافية (١/١٤١).
١٦- ابن جني: الخصائص تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت، (٣/٣٠٣).
١٧- البغدادي: خزانة الأدب (١/٣١).
١٨- البغدادي: خزانة الأدب (١/١٦). ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق: الدكتور عباس مصطفـى الصالحـي، ط.الأولى ١٩٨٦-١٤٠٦ دار الكتاب العربي، ص:٨٣. وقال في موضع آخر: ..لأن الصحيح أن الضرورة ما وقع في الشعر، سواء كان للشاعر عنه فسحة أم لا.
١٩- ابن هشام: تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ص:٨٣.
٢٠- والشعر موضع ضرورة؛ ويحتمل فيه وضع الشيء في غير موضعه دون إحراز فائدة، فكيف مع وجود ذلك. وسيبويه ممـن يأخذ بتصحيح المعاني وإن اختلفت الألفاظ، فكذلـك وجّهه على هذا وإن كان غيره أقرب إلى القياس.خزانة الأدب (٢/٥).
٢١- التذييل والتكميل(٢/٣٧).
٢٢- السلسيلـي: شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي،

ط. الأولى، ١٩٨٦-١٤٠٦ (٢/٩١٠) الأزهري: خالد، شرح التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى البابي الحلبي، يـد.ت) (٢/٢٢٧)، العينـي: المقاصـد النحوية في شرح شواهـد الألفية، ط.بـولاق ١٢٩٩ (٤/٣٤٧)، لقال ابن هشـام: وزاد بعضهـم تنوينا سابعا وهو تنوين الضرورة وهو اللاحق لما لا ينصرف كقولـه: وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْـزَةٍ، ابن هشام: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط.السادسة، ١٩٨٥، دار الفكـر، بـيروت، ص: ٤٤٨، ابن هشـام: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالـك، دار الجيل، بيروت، ط. الخامسة، ١٩٧٩ (٤/١٣٦٢). والمقصود بذلك ضرورة موسيقى الشعر ونغمه التي تتمثل في أوزانه وقوافيه، فإذا لم تستقـم هذه الموسيقى إلا بتنوين الاسم الممنوع من الصرف، كانت تلـك ضرورة تبيح للشعراء هذا التنوين، ومن ذلـك قـول امرئ القيس: ويوم دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيْزَةٍ فقالتْ: لَـكَ الويْلاتُ إنكَ مُرْجِلِي فكلمة «عنيزة» ممنوعة مـن الصرف للعلمية والتأنيث، وصرفت في البيت لضرورة الشعر. منع صرف الأسماء المنصرفة: كما أبيح للشاعر أن يصـرف الممنـوع من الصرف، يباح له أيضا العكس، وأطلق الخفاجـيّ في سرّ الفصاحة إن صرفَ غير المنصرف وعكسه في الضرورة مخلٌ بالفصاحة السيوطي: المزهر في علوم اللغةوأنواعها، تحقيق: فؤاد علي منصور، ط.الأولى، ١٩٨٨، دار الكتب العلمية، بيروت.(١/١٥١).

٢٣- العكـبري: مسائل خلافية في النحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط.الأولى، ١٩٩٢، دار الشرق العربي، بيروت، ص: ١٠٤.

٢٤- ابن جني: سر صناعة الإعراب، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط.الأولى، ١٩٨٥ دار القلم، دمشق (٢/٥٤٦).

٢٥- سيبويه: الكتاب(٢٠٣-١٣/١).

٢٦- السـيرافيّ: ضرورة الشعر، تحقيق: الدكتـور رمضان عبد التـواب، ط.الأولى ١٩٨٥-١٤٠٥، دار النهضة العربية، ص: ١٦٠.

٢٧- ابـن يعيشـ: شرح المفصل، مكتبة المتنبي القاهـرة (٨/٤٣)، المرادي: الجنى الـداني في حروف المعاني، تحقيق: د.فخر الديـن قباوة، محمد نديم فاضل، ط.الأولى ١٩٧٣-١٣٩٣ المكتبة العربية حلب، ص: ٨٢،- المالقي: أحمد ابـن عبد النور: رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيـق: الدكتور: أحمد محمد الخراط، ط.الثانية ١٩٨٥-١٤٠٥ دار القلـم، صـ: ٢٧٢، ابن هشام: مغني اللبيب، ص: ٢٣٩، وقد وافق الأخفش في وقوعها اسماً جَمْعٌ من العلمـاء، منهم: وابن جنّي: سـرّ صناعة الإعراب (١/٢٨٢) والخصائصـ (٢/٣٦٨)، الزمخشري: الكشاف عن حقائـق التنزيل وعيون الأقاويل في وجـوه التأويل، تحقيق عبد الرزاق المهـدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت. (٤/٣١٣)، الشلوبـين: شـرح المقدّمة الجزولية الكبـير، دراسة وتحقيق: الدكتور تركي بن سهبـون نزال العتيبي، ط.الثانيـة ١٩٩٤-١٤١٤ مؤسسة الرسالة (٢/٧٩٤) الأنباري: أسرار العربيّة، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، عاصم بهجة البيطار، ط.الثانية ٢٠٠٤-١٤٢٥ دار البشائر دمشق، ص: ٢٣٧-٢٣٦. ولكنّ الأخفش في كتابه معاني القرآن: النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني ط.الأولى، ١٤٠٩، جامعة أم القرى، مكة المكرمة. (٢/٣٠٣)، يرى أنّها زائدة.

٢٨- أبو علي الفارسي: شرح شواهد الإيضاح، تقديم وتحقيق: للدكتور عبيد مصطفى درويش، مراجعة الدكتور: محمد مهدي علام، ١٩٨٥-١٤٠٥ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، ص: ٧٤.

٢٩- سورة الإنسان الآية(١٤): «وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا وَذُلِّلَتْ قُطُوفُهَا تَذْلِيلاً».

٣٠- ابن منظور: لسان العرب، ط.الأولى، دار صادر، بيروت. (١٤/٢٧١).
٣١- ابن جني: سر صناعة الإعراب (١/٢٨٤).
٣٢- البغدادي: خزانة الأدب (٢/٣٠٣).
٣٣- (٢/٣٦٦).
٣٤- الوراق: علل النحو، تحقيق: محمود جاسم محمد الدرويش، ط.الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ص: ٣٣٨.
٣٥- أبو علي القيسي: إيضاح شواهد الإيضاح، ص: ٦١.
٣٦- وهذا نص ما قاله سيبويه: باب الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع، والحركة كما هي: فأما الذين يشبعون فيمططون، وعلامتها واوٌ وياءٌ، وهذا تحكمه لك المشافهة. وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك. وأما الذين لا يشبعون فيختلسون اختلاساً، وذلك قولك: يضربها، ومن مأمنك، يسرعون اللفظ. ومن ثم قال أبو عمرو: «إلى بارئكم». ويدلك على أنها متحركة قولهم: من مأمنك، فيبينون النون، فلو كانت ساكنة لم تحقق النون. ولا يكون هذا في النصب، لأن الفتح أخف عليهم، كما لم يحذفوا الألف حيث حذفوا الياءات، وزنة الحركة ثابتة، كما تثبت في الهمزة حيث صارت بين بين. وقد يجوز أن يسكنوا الحرف المرفوع والمجرور في الشعر، شبهوا ذلك بكسرة فخذ حيث حذفوا فقالوا: فخذٌ، وبضمة عضد حيث حذفوا فقالوا: عضد، لأن الرفعة ضمةٌ والجرة كسرةٌ قال الشاعر:

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر

ومما يسكن في الشعر وهو بمنزلة الجرة إلا أن من قال فخذ لم يسكن ذلك، قال الراجز:

إذا اعوججن قلت صاحب قوم بالدو أمثال السفين العوم

فسألت من ينشد هذا البيت من العرب، فزعم أنه يريدً صاحبي.
وقد يسكن بعضهم في الشعر ويشم؛ وذلك قول الشاعر، امرئ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثماً من الله ولا واغلٍ

وجعلت النقطة علامة الإشمام. ولم يجيء هذا في النصب، لأن الذين يقولون: كَبدٌ وفخذٌ لا يقولون في جملٍ: جملٌ. الكتاب: سيبويه (١/٣٨٤)، وقال القرطبي: وقال أبو العباس المبرد: لا يجوز التسكين مع توالي الحركات في حرف الإعراب في كلام ولا شعر وقراءة أبي عمرو- «بارئكم» وقرأ أبو عمرو «بارئكم» بسكون الهمزة ويشعركم وينصركم ويأمركم. واختلف النحاة في هذا فمنهم من يسكن الضمة والكسرة في الوصل وذلك في الشعر.- لحن قال النحاس وغيره وقد أجاز ذلك النحويون القدماء الأئمة وأنشدوا: إذا اعوججن قلت صاحب قوم بالدو أمثال السفين العوم وقال امرؤ القيس:

فاليوم أشرب غير مستحقب إثما من الله ولا واغل

وقال آخر: قالت سليمى أشتر لنا سويقا وقال الآخر:

رحت وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر..

القرطبي: الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: الدكتور: عبد الله بن عبدالله المحسن التركي وشارك في تحقيق هذا الجزء محمد رضوان عرقسوسي، ط.الأولى ٢٠٠٦-١٤٢٧، مؤسسة الرسالة (٢/١١٢).

٣٧- الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، حققهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٧٥-١٣٩٥ دار الكتب العلمية (٤/٤١٦).

٣٨- ابن عصفور: ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط.الثانية ١٩٨٢-١٤٠٢ دار الأندلس بيروت لبنان، ص: ٩٠-٩١.

٣٩- الزوزني: شرح المعلقات السبع، تحقيق: محمد الفاضلي، ط.الأولى ١٩٩٨-١٤١٨ المكتبة العصرية صيدا بيروت، ص:١٥٦.

٤٠- الاستراباذي: شرح شافية ابن الحاجب (٤١٦-٤).

٤١- ابن جني: الخصائص (٢/٣٤١).

٤٢- المصدر نفسه (٩٦-٣/٩٥)..

٤٣- ابن سيده: إعراب القرآن: (١/٩٥).

٤٤- المرزباني: الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء لي، دار السلفية ١٣٤٣هـ، ص:٣٠.

٤٥- شرح شواهد الإيضاح، ص:٨٧. ويروى «فاشرب» على الأمر، ويروى «فاليوم أسقى» ولا شاهد فيه على هذا.

٤٦- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام تحقيق: عبد الغني الدقر، ط.الأولى، ١٩٨٤ الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق،، ص:٢٧٧.

المصادر والمراجع

- إبراهيم مصطفى- أحمد الزيات- حامد عبد القادر- محمد النجار:
  - المعجم الوسيط: مجمع اللغة العربية.
- الاستراباذي: رضي الدين محمج بن الحسن:
  - شرح شافية بن الحاجب مع شرح شواهده للبغدادي، حققهما وضبط غريبهما، وشرح مبهمهما الأساتذة: محمد نور الحسن، محمد الزفزاف، محمد محي الدين عبد الحميد، ١٩٧٥-١٣٩٥ دار الكتب العلمية.
- الأزهري: خالد:
  - شرح التصريح على التوضيح، مطبعة عيسى البابي الحلبيي (د.ت).
- الإسنوى: جمال الدين:
  - الكوكب الدّرّى فيما يتخرج على الأصول النحوية من القواعد الفقهية، تحقيق: الدكتور: محمد جسن عواد، دار عمار للنشر والتوزيع.
- ابن جني: أبو الفتح عثمان بن جني:
  - الخصائص تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- ابن عصفور: أبو الحسن الحضرمي الإشبيلي:
  - ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط.الثانية١٩٨٢-١٤٠٢ دار الأندلس بيروت لبنان.

- ابن فارس: أبو الحسين أحمد:
- معجم مقاييس اللغة، تحقيق وضبط: عبد السلام محمد هارون، ٢٠٠٢-١٤٢٥ طبعة اتحاد الكتّاب العرب.
- الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، حققه وقدم له: مصطفى الشويمي ١٩٦٣-١٣٨٢، مؤسسة أ.بدران بيروت لبنان
- ابن مالك: جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني:
- شرح الكافية الشافية:، دراسة وتحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة، ط.الأولى.
- سر صناعة الإعراب سر صناعة الإعراب، تحقيق: د.حسن هنداوي، ط.الأولى، ١٩٨٥ دار القلم، دمشق.
- ابن منظور: محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري:
- لسان العرب، ط. الأولى، دار صادر، بيروت.
- الأنباري: أبو البركات عبد الرحمان بن محمد بن أبي سعيد:
- أسرار العربيّة، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، عاصم بهجة البيطار، ط.الثانية ٢٠٠٤-١٤٢٥ دار البشائر دمشق.
- ابن هشام: أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري:
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: دار الجيل، بيروت، ط. الخامسة، ١٩٧٩.
- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق وتعليق: الدكتور عباس مصطفى الصالحي، ط.الأولى ١٩٨٦-١٤٠٦دار الكتاب العربي.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط.السادسة، ١٩٨٥، دار الفكر، بيروت.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تحقيق: عبد الغني الدقر، ط.الأولى، ١٩٨٤ الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق.
- ابن يعيش: موفق الدين بن علي:
- شرح المفصل، مكتبة المتنبي القاهرة.
- البغدادي: عبد القادر
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: محمد عبد السلام هارون مكتبة الخانجي القاهرة.
- الجرجاني: علي بن محمد بن علي:
- التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، ط.الأولى، ١٤٠٥، دار الكتاب العربي، بيروت.
- الخضري: حاشية الخضري على:
- شرح ابن عقيل، دار إحياء الكتب العربية.
- الرماني: أبو الحسن علي بن عيسى بن علي بن عبد الله:
- رسالتان في اللغة: الرماني، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ١٩٨٤ دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

- الزمخشري: أبو القاسم محمود بن عمر:
- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل:، تحقيق عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- الزوزني: عبد الله الحسن بن أحمد
- : شرح المعلقات السبع، تحقيق: محمد الفاضلي، ط.الأولى ١٩٩٨-١٤١٨ المكتبة العصرية صيدا بيروت،
- السلسيلي: أبو عبد الله محمد بن عيسى:
- شفاء العليل في إيضاح التسهيل، دراسة وتحقيق: الدكتور الشريف عبد الله علي الحسيني البركاتي، ط. الأولى١٩٨٦-١٤٠٦.
- سيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر:
- الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون دار الجيل بيروت،، ط.الأولى.
- السيرافيّ: أبو سعيد الحسن عبد الله:
- ضرورة الشعر، تحقيق: الدكتور رمضان عبد التواب، ط.الأولى ١٩٨٥-١٤٠٥، دار النهضة العربية.
- السيوطي جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر:
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها: تحقيق: فؤاد علي منصور، ط.الأولى، ١٩٩٨، دار الكتب العلمية، بيروت.
- العسكري: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل، العسكري:
- الصناعتين الكتابة والشعر، تحقيق: علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم،، عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- العيني: بدر الدين:
- المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية، ط.بولاق ١٢٩٩.
- الفارسي أبو علي: عبد الله بن بري:
- شرح شواهد الإيضاح:، تقديم وتحقيق: الدكتور عبيد مصطفى درويش، مراجعة الدكتور: محمد مهدي علام، ١٩٨٥-١٤٠٥ الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية.
- الفراهيدي: الخليل بن أحمد
- العين، تحقيق: الدكتور إبراهيم السامرائي، ط.الأولى ١٤٠٥، منشورات جار الهجرة قم إيران.
- القرطبي: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر:
- الجامع لأحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنة وآي الفرقان، تحقيق: الدكتور: عبد الله بن عبد الله المحسن التركي وشارك في تحقيق هذا الجزء محمد رضوان عرقسوسي، ط.الأولى٢٠٠٦-١٤٢٧، مؤسسة الرسالة.
- الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني
- معجم في المصطلحات والفروق اللغوية تحقيق: عدنان درويش، محمد المصري، ١٩٩٨-١٤١٩، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- العكبري: أبو البقاء:
- مسائل خلافية في النحو:، تحقيق: محمد خير الحلواني، ط.الأولى، ١٩٩٢، دار الشرق العربي، بيروت، ص: ١٠٤.

- الشلوبين: أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي:
- شـرح المقدّمة الجزوليّة الكبـير، دراسة وتحقيق: الدكتور تركي بن سهبون نـزال العتيبي، ط.الثانية ١٩٩٤-١٤١٤ مؤسسة الرسالة.
- المالقي: أحمد بن هبد النور:
- رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: الدكتور: أحمد محمد الخراط، ط.الثانية١٩٨٥-١٤٠٥ دار القلم.
- المرادي: الحسن بن قاسم:
- الجنـى الداني في حروف المعاني، تحقيق: د.فخر الدين قباوة، محمد نـديم فاضل، ط.الأولى١٩٧٣-١٣٩٣ المكتبة العربية حلب.
- المرزباني:
- الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء لي، دار السلفية.
- النحاس:
- معاني القرآن:، تحقيق: محمد علي الصابوني ط.الأولى، ١٤٠٩، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
- الوراق: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق:
- علـل النحـو، تحقيق: محمـود جاسم محمد الدرويـش، ط.الأولى ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م مكتبة الرشـد، الرياض، السعودية.

Grammaire de l'Arabe: André Roman Presses Universitaires de France Paris, 199

• ترجمة د. علاء إسماعيل د.خلف عبد العزيز.